بعد انتظار ساعة ونصف على الموقف

نقص باصات النقل الداخلي يزيد معاناة المواطنين في اللاذقية

اللاذقية - عبير سمير محمود

يعاني معظم أهالي مدينة اللاذقية من الازدحام على مواقف باصات النقل الداخلي، وسط قلة في عدد الباصات على عدد من الخطوط، خاصة مرفأ زراعة، وكراجات مشفى، وسقوبين (خط جديد)، مطالبين بزيادة عدد الباصات في ظل تسرب السرافيس بشكل كبير.

ويقول مواطنون إن الانتظار على مواقف «باصات النقل العام الحكومي» يصل بعض الأحيان إلى ساعة ونصف الساعة في فترة ما بعد الظهر، تحديداً عند خطوط الدائري الشمالي والشاطئ الأزرق وسقوبين، وهي كانت في السابق خطوطاً جديدة إسعافية بعدد محدود من الباصات، رغم وجود عدد كبير من السرافيس المسجلة على الخطوط ذاتها إلا أنها لا تعمل، وفق ما ذكروا.

وطالب آخرون بأن تكون أغلبية خطوط المدينة مخدمة بباصات النقل الداخلي التي يثق بها المواطن مقابل عدم ثقته بوجود السرافيس في الخدمة.

وقال أحدهم: «الرمد أفضل من العمى»، بأن يعمل باص نقل داخلي و«يشيلنا كالمكدوس» خير من عشرة سرافيس «ما بتشيلنا من أرضنا»، على حد تعبيره.

وبالعودة إلى مدير شركة النقل الداخلي في اللاذقية طارق عيسى أكد لـ«الوطن» أن الشركة تتصدى لنقص وسائل النقل العامة وتخديم المناطق الريفية بأوقات الذروة.

وبين أنه هذا ما يؤدي إلى خسائر إذ يكون الباص عند الذهاب أو العودة فارغاً من الركاب إضافة لخروج هذه الباصات من الخدمة داخل خطوط المدينة ما يسبب الازدحام.

وأضاف عيسى: إن أسطول الشركة في المحافظة حالياً ١٤٩ باصاً، منها ٥ باصات قديمة جداً، وتعمل جميع هذه الباصات على ١٤ خطاً ضمن محاور المدينة.

وبيّن أن الشركة تقترح تأمين التحصيل الإلكتروني، وتأمين باصات بعدد ٥٠ باصاً مبدئياً للعمل على الخطوط ضمن المدينة التي تعمل عليها السرافيس وإخراج هذه السرافيس لتخديم الأرياف.

وذكر عيسى أن الباصات نفذت خلال العام الماضي ١٦٤٤٨ مهمة بين المدينة والريف لتخفيف الازدحام، و٥٤١٠ مهمات تأجير قطاع عام، وتخديم ١٣،٣ مليون راكب خلال عام ٢٠٢١.

وأشار مدير النقل الداخلي إلى أن إيرادات الشركة بلغت لها خلال العام المنصرم ١،٨ مليار.

وعن الصعوبات، بيّن عيسى أن التصدي لنقص الباصات إحدى أهم الصعوبات، إضافة إلى نظام التحصيل المعتمد حالياً وهو نظام ورقي قديم، مشيراً إلى استمرار العمل وفق الإمكانيات بما يخدم أكبر شريحة من المواطنين وتخفيف الأعباء عنهم.

٨ مراقبين فقط والحاجة إلى ٣٠ في السويداء

ضبط ٨,٦ أطنان أرز غير صالحة للاستهلاك بالتعاون مع الجمارك

السويداء- عبير صيموعة

كشف رئيس دائرة حماية المستهلك في السويداء جهاد طربيه لـ«الوطن» قيام الدائرة مؤخراً بضبط ٨ آلاف طن و٦٠٠ كيلو من الأرز المخالف للمواصفات بالتعاون مع أمانة الجمارك بالسويداء التي قامت بإعلام الدائرة بمصادرة الكمية بعد الشك بعدم مطابقتها للمواصفات.

وبيّن أنه وبعد تنظيم الضبط تم حجز الكميات بوجود طبيب من الرقابة الصحية الذي أكد بشهادته أن الأرز غير قابل للاستهلاك البشري بعد سحب عينات مباشرة من الكمية من قبل أمانة الجمارك، علماً أن المادة مستوردة من إحدى شركات القطاع الخاص مركزها حمص الرستن، التي بدورها اعترضت على حجز المادة، إلا أنه جرى رفض الاعتراض حيث أودعت الكميات في أحد مستودعات السورية للتجارة وإحالة القضية إلى القضاء بانتظار إصدار القرار اللازم لكيفية التصرف بالكميات المحجوزة.

ولفت طربيه إلى أنه خلال الأيام القليلة الماضية تم تنظيم ٦ ضبوط تموينية تضمنت عدم الإعلان عن الأسعار والغش في التعاقد وعدم تقديم خدمة ونقص وزن، كما تم سحب عشر عينات قيد التحليل لمواد غذائية وغير غذائية يتم العمل عليها وفق خطة موضوعة من الدائرة.

وأشار طربيه إلى أن الإشكالية التي تعترض العمل تتمثل بنقص عدد المراقبين حيث لا يوجد ضمن الدائرة سوى ٨ مراقبين من أصل الحاجة الفعلية للدائرة والبالغة ٣٠ مراقباً حيث أدى النقص بعناصر الرقابة التموينية إلى عدم إمكانية تغطية كامل أنحاء المحافظة الأمر الذي دفع الدائرة إلى الاعتماد على لجان تم تشكيلها لدى الوحدات الإدارية التي جاءت بعد صدور مرسوم حماية المستهلك رقم /٨/ لعام ٢٠٢١ مهمتها تلقي الشكاوى التموينية من المواطنين ومراقبة أسعار المواد في الأسواق والمحال التجارية في القرى والبلدات ورفع الشكاوى إلى دائرة حماية المستهلك ليصار إلى تنظيم ضبط تمويني بحق المخالف.

وأوضح أن الاعتماد على تلك اللجان جاء لعدم توفر العناصر الرقابية بالعدد الكافي إضافة إلى عدم وجود سيارات خدمة كافية لدى الدائرة فضلاً عن قدمها حيث تعود إلى السبعينيات من القرن الماضي وحاجتها إلى صيانة وإصلاحات عالية جداً فضلاً عن أن المسافات الممنوحة للسيارات مسافات ضيقة وقليلة مقارنة بكل الأعمال المطلوبة على ساحة المحافظة، وأضاف: ما نرجوه هو تجديد أسطول السيارات الموجود قدر الإمكانات وحسب المتوافر إضافة إلى ضرورة فتح الاعتمادات الكيلومترية لكل سيارة بأكثر من المسافة الحالية والمحددة بـ٨٠٠ كيلو متر لعدم كفايتها.

وبيّن أن حصاد الدائرة للعام الماضي تجاوز ٥٠٠ ضبط تمويني منها ضبوط بالتصرف غير المشروع بالدقيق التمويني والمحروقات، كما تم تنفيذ إغلاق ١٦ فعالية تجارية منها محطات وأفران خاصة إضافة إلى سحب ١٢٥ عينة تم تحليلها ضمن مخبر المديرية.

جردة حساب لعام ٢٠٢١

مشاريع مدينة طرطوس المتعثرة قيد الحل

طرطوس- هيثم يحيى محمد

موضوعات وقضايا عامة عديدة تعاني منها مدينة طرطوس منذ سنوات من دون أن تجد طريقها للحل المطلوب رغم الوعود والخطط التي كان يتم الحديث عنها باستمرار خاصة مع بداية عمل أي مجلس مدينة جديد حيث كان الأمل يراود البعض ولم يكن لدى البعض الآخر أي أمل بإنجاز هذه القضايا أو المشاريع المتعثرة.

يشار إلى أن المجلس الحالي الذي تسلم مهامه في النصف الثاني من عام ٢٠١٧ وشخص المشكلات والمشاريع والقضايا وطالب عبر مذكرات خطية رفعها للجهات الوصائية بمساعدته لمعالجتها، كما وعد بالعمل الجاد للقيام بكل ما يمكن القيام به ضمن اختصاصه لحلها، واليوم وبعد مضي أربع سنوات يجد المواطن أن الكثير من تلك القضايا مازالت دون معالجة لأسباب ذاتية وأخرى موضوعية خاصة ما يتعلق منها بالواجهة الشرقية وبمناطق المخالفات جنوب المدينة وباستكمال مداخل المدينة وبمنطقة الأحلام وبخدمات النظافة واكساء الشوارع و..الخ نظراً لتضرر الشبكة الطرقية بسبب قدمها ونعمل على متابعة إجراء أعمال الإكساء الزفتي ضمن الإمكانات المالية المتاحة التي تأمل تحسنها جداً بعد صدور القانون المالي الجديد ورقم ٣٧ لعام ٢٠٢١.

وبالنسبة لإعفاء المواطنين المستملكة عقاراتهم جوار عقدة الشيخ سعد وفق أحكام القانون رقم ٦٠ لعام ١٩٧٩ المعدل بالقانون رقم ٢٦ لعام ٢٠٠٠ من كلف المرافق العامة أكد حسن أنه تم إجراء تعديل للمخطط التنظيمي حيث تم السماح بالاستخدام التجاري في الطابق الأرضي لهذه العقارات كميزة إضافية للعقارات وقام المالكون بتسديد جميع رسوم المرافق العامة وباشروا ببناء مقاسمهم ولم تعد هناك مشكلة.

وبخصوص التوسع الشاقولي في المنطقة الصناعية تمت بالفعل إضافة طابق أو طابقين حسب الحال لجميع مقاسم المنطقة الصناعية إضافة إلى السماح بتنفيذ قبو لجميع المقاسم، أما فيما يتعلق بقضية الواجهة الشرقية للكورنيش البحري فقد تم إعداد دراسة تخطيطية تنظيمية للواجهة الشرقية للكورنيش البحري بموجب عقد مع جامعة تشرين وتتم متابعة إجراءات التصديق من الوزارة.

وختم مدير الشؤون الفنية بالقول: بالنسبة لمبنى الشرطة العسكرية تم الانتهاء من تشييد وتجهيز المقر الجديد للشرطة العسكرية قرب الكراج الجديد وتم الانتقال إليه وحالياً تتم متابعة إجراءات استلام الموقع القديم لتنفيذ الحديقة وفق المخطط التنظيمي المصدق للمدينة، أما بخصوص منطقة التنظيم السياحي الجنوبي وشاطئ الأحلام فقد تم إبرام عقد بين وزارة السياحة والشركة العامة للدراسات الهندسية لإعداد دراسة تخطيطية تنظيمية للشرائح السياحة الست مع «البلاج» المقابل لها إضافة إلى إعداد دراسة تفصيلية للشريحة الأولى منها وتمت المباشرة بالعقد ومتابعته. وأخيراً انتهت أعمال المسح الفني منذ أسبوعين في مناطق المخالفات الجماعية وتمت موافاتنا بالمخططات لتدقيقها واستلامها وبالتدقيق تبين وجود مجموعة من الملاحظات الفنية الواجب استدراكها وفق دفتر الشروط والعقد المبرم مع شركة الدراسات الهندسية وتمت موافاة الشركة بجميع الملاحظات لاستدراكها بالسرعة الممكنة.

منذ أشهر... لجنة من عدة وزارات تعد مشروع قانون خاص للحماية من العنف الأسري

«الداخلية»: تخصيص ضابط ارتباط في كل محافظة للتعامل مع قضايا العنف

محمد منار حميجو

بَيّنَ العقيد في وزارة الداخلية الدكتور ياسر كلزي (المتخصص في حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني) أنه يتم التنسيق مع الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان بتخصيص ضابط ارتباط في كل محافظة من ضباط الشرطة للتدخل السريع في أي قضية تتعلق بجوانب العنف الأسري، واتخاذ الإجراءات المنوطة بعمل وزارة الداخلية إضافة إلى تقديم المؤازرة والحماية.

وفي لقاء أجرته معه «الوطن» لفت كلزي إلى أن الوزارة على استعداد دائم لتلقي البلاغات والشكاوى عن أي حالة عنف ورصدها وضبطها وفق الإجراءات القانونية، مبيناً أهمية مشاركة الشرطة النسائية في القضايا التي تتطلب وجودهن.

وأوضح كلزي أن لجنة برئاسة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وعضوية عدد من الوزارات منها الداخلية إضافة إلى الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان بدأت منذ أشهر بالعمل على إعداد مشروع قانون خاص بالحماية من العنف الأسري وهو في مراحله النهائية، وفي حال صدوره سيعزز منظومة التشريعات المتعلقة بحماية الأسرة، ويتضمن وجود وحدات شرطية متخصصة في قضايا العنف الأسري.

وبيّن كلزي أن الوحدات الشرطية هي بوابة لاستقبال الشكاوى من المواطنين أياً كان نوعها وتتعامل معها بجدية من دون تلكؤ بما فيها القضايا المتعلقة بالعنف الأسري وفقاً لتوجيهات وزير الداخلية، باعتبار أن القانون أناط بوزارة الداخلية كسلطة إنفاذ القانون وتلقي البلاغات والشكاوى من المواطنين وتنظيم الضبوط وعرضها على المرجع القضائي المختص.

وأوضح أن قانون العقوبات السوري خصص باباً خاصاً للجرائم الواقعة على الأسرة تأكيداً منه لأهمية حمايتها دون أن يسميها عنفاً أسرياً، ومع ذلك فإن الإجراءات المرتبطة بقضايا الأسرة وخاصة تلك الأفعال التي تقع داخل الأسرة لا يطولها العقاب لعدم الوصول إليها وعدم وجود من يبلغ عنها، نظراً لأن أعراف وعادات المجتمع لا تشجع على التبليغ عن حالات العنف أو الجرائم التي تقع ضمن الأسرة، لذلك هي بحاجة إلى تأطير قانوني يسهم في الوصول إلى هذه الجرائم المستترة.

• نشر ثقافة التبليغ يحد من حالات العنف الأسري

• ضرورة وجود نص قانوني يحمي المبلّغ ويحافظ على سريته

نشر ثقافة التبليغ

وشدد على ضرورة أن يكون هناك نشر لثقافة التبليغ في المجتمع والتشجيع عليه، سواء أن يتم التبليغ من الأشخاص الذين تعرضوا للعنف الأسري، أو من يعلم بوجود حالة تعنيف أسري من جوار أو أصدقاء أو اختصاصيين اجتماعيين، مشيراً إلى أن إجراءات التبليغ بسيطة وغير معقدة، وأن الوحدة الشرطية تتحرك مباشرة للتدقيق والتحري وجمع المعلومات وفق الضوابط المحددة في نظام خدمة الشرطة أو قانون أصول المحاكمات الجزائية، معتبراً أن التشجيع على التبليغ هو الحل في الحد من حالات العنف الأسري.

وأشار إلى أن هناك الكثير من الضحايا يترددون في الإبلاغ لأنهم يعتبرون ذلك من أمور الأسرة الداخلية التي يجب ألا تخرج إلى العلن، لافتاً إلى أن الضحية التي وقع عليها التبليغ سيوفر لها الحماية القانونية وسيخلصها من معاناتها فإنها بكل تأكيد ستلجأ إلى التبليغ عن الاعتداء الذي تعرضت له.

وفيما يتعلق بقيام أي شخص من خارج الأسرة بالإبلاغ عن جريمة أو عن حالة عنف أسري بين كلزي ضرورة وجود نص قانوني يحمي المبلغ أو الشاهد ويحافظ على سريته، ففي بعض الأحوال قد يكون المبلغ رأينا كيف أن التعاطي الإعلامي مع قضية أيات الرفاعي حولها من جريمة وقعت داخل منزل لتصبح قضية رأي عام، فلإعلام دور مهم في توجيه الرأي العام ولابد من استثمار ذلك في إطار التوعية القانونية وفي مقدمتها نشر ثقافة التبليغ، ليلعب أفراد المجتمع دور الشرطة المجتمعية المساندة لأجهزة إنفاذ القانون.

تفاصيل عن المشروع

أوضح كلزي أن مشروع القانون هو خاص بالحماية من العنف الأسري وهو مكمل للمنظومة التشريعية السورية في إطار حماية الأسرة، مبيناً أن المشروع عرف العنف الأسري بأنواعه الرئيسة وهي العنف الجسدي والنفسي والجنسي والاقتصادي، كما أنه يتضمن عقوبات جزائية رادعة سواء الحبس أو الغرامة المالية مع التركيز على حق الضحية في التعويض.

وبيّن أن الشيء الجديد في المشروع أنه أعطى صلاحية بفرض تدابير مؤقتة هدفها توفير الحماية العاجلة للضحية، وتدابير حماية طويلة الأجل تسعى إلى دمج الضحية في المجتمع وتمكينها من العيش بكرامة.

إدارة الحالة

وبيّن كلزي أن وزارة الداخلية شريك أساسي في نظام إدارة الحالة الذي اعتمده مجلس الوزراء منذ سنوات، وهو عبارة عن برنامج متكامل لتقديم الخدمات الاجتماعية لبعض الحالات التي تعاني من مشاشة أو ضعف وفي مقدمتها حالات العنف الأسري بأشكاله (الجسدي والنفسي والجنسي والاقتصادي) التي تقع على الطفل أو المرأة، وذلك بتقديم حزمة متكاملة من الخدمات الاجتماعية والصحية والدعم القانوني، وحتى في بعض الأحيان توصل الخدمات إلى عملية التمكين، مشيراً إلى أن هذا النظام تقوم به وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بالتنسيق مع عدد من الوزارات من بينها وزارة الداخلية التي تقوم فيه بدور المؤازرة والضبط والحماية. وأشار إلى أن نظام إدارة الحالة قيد التجريب في منطقتين في ريف دمشق تمهيداً لاعتماده مستقبلاً في كل المحافظات.

القنيطرة تنهي توزيع الدفعة الأولى من مازوت التدفئة

مطالبات ببدء توزيع الدفعة الثانية.. صقر لـ«الوطن»: المتوقع المباشرة بها مطلع الأسبوع القادم

القنيطرة- خالد خالد

طالب أبناء القنيطرة، نظراً لبرودة الطقس وخاصة بريف المحافظة الشمالي، بالإسراع بتوزيع الدفعة الثانية من مازوت التدفئة، بعد استهلاكهم الدفعة الأولى خلال المنخفض الذي ضرب المحافظة وصعوبة شراء المازوت بالسعر الحر الذي تجاوز ٧٧٠٠ لليتر الواحد، والحطب الذي تراوح سعر الطن الأخضر منه بين ٤٥٠-٥٠٠ ألف ليرة والبابس تجاوز المليون ليرة، وخاصة أن برودة الطقس أثرت في صحة الأطفال وكبار السن في ظل عدم توافر البدائل كالكهرباء التي كثرت أعطالها وغياب الغاز.

عضو المكتب التنفيذي لقطاع المحروقات فرج صقر أكد لـ«الوطن» الانتهاء من توزيع الدفعة الأولى من مازوت التدفئة والمقدرة بـ٥٠ ليتراً لكل عائلة على أرض المحافظة وفي تجمعات محافظة القنيطرة في دمشق بنسبة توزيع ١٠٠ بالمئة، منوهاً بأن القنيطرة المحافظة الأولى التي أنجزت توزيع الدفعة الأولى ودون أي منغصات تذكر.

وأشار صقر إلى أن عدد العوائل التي استفادت من المحافظة الأولى على أرض المحافظة وفق البطاقة الذكية ٢٨٤٠٠ مؤكداً أن التحضير للبدء بتوزيع الدفعة الثانية، على حين أن عدد العوائل التي استلمت الدفعة الأولى من أبناء القنيطرة في تجمعات ريف دمشق ٥٢٦٠٠ عائلة، متوقعاً أن تبدأ المحافظة توزيع ريف دمشق، مضيفاً بأن طلبات المازوت التي تم تخصيصها على أرض المحافظة كانت مناصفة بين قطاع النقل والتدفئة، كما تمت دراسة تزويد المحطة الوحيدة التي تبيع المحروقات بالسعر الحر بطلبين من داخل الخطة.

وأكد عضو المكتب أن لجنة المحروقات الفرعية بالقنيطرة اعتمدت خطة البرنامج الشهري لتوزيع مادة المازوت خلال كانون الثاني، حيث تم تخصيص أرض المحافظة بثلاثة طلبات يومياً وبواقع ٧٨ طلب مازوت شهرياً وطلبان بالنسبة لتجمعات أبناء القنيطرة بريف دمشق وبواقع ٥٢ طلباً (الطلب ٢٤ ألف ليتر)، و٥٢ طلب بنزين على أرض المحافظة وكذلك الأمر لمخصصات تجمعات ريف دمشق.

ولفت إلى أن اللجنة ناقشت واقع المحروقات في المحافظة وآلية توزيع الكميات الواردة إلى المحافظة على الجهات العامة وقطاع الزراعة والنقل والمخابز والمحطات والمراكز ويشكل يغطي كل المناطق على أرض المحافظة في تجمعات ريف دمشق، مضيفاً بأن طلبات المازوت التي تم تخصيصها على أرض المحافظة كانت مناصفة بين قطاع النقل والتدفئة، كما تمت دراسة تزويد المحطة الوحيدة التي تبيع المحروقات بالسعر الحر بطلبين من داخل الخطة.

وأشار صقر إلى المطلب الرئيس لأبناء المحافظة وللمكتب التنفيذي ومجلس المحافظة وهو تفعيل فرع محروقات القنيطرة بما يسهم في تطوير العمل وتحديد الصاحيات حيث تتوزع حالياً بين فرعي دمشق وريف دمشق، مستغرباً تجميد فرع المحروقات رغم المناشدات من الأهالي والتوصيات من مجلس المحافظة والكتب الكثيرة التي أرسلتها المحافظة لوزارة النفط بهدف إعادة تفعيل فرع المحروقات، علماً أن عدد المحطات والمراكز بالمحافظة تجاوز ٥١ عدا جهات القطاع العام، وهذا الرقم يوازي محطات ومراكز العاصمة دمشق.

وأوضح عضو المكتب أنه تمت دراسة واقع الغاز بعد صدور قرار بإلغاء جميع الموافقات للجهات العامة وحصرها فقط على البطاقة الذكية وفق تعميم وزاري، مبيناً أنه تمت الموافقة على توزيع جرة واحدة لكل جهة عامة ولرة واحدة وضرورة مخاطبة المديريات للوزارات التي تتبع لها لتخصيصها بالمادة، علماً أن محافظة القنيطرة قامت بمخاطبة الشركة السورية للغاز من أجل حصول الجهات العامة على مادة الغاز.